

باللام والتقديم فبالادائين ظاهر وقد نفوا اليمين عن المدعي بحديث  
البيته على المدعي بواسطة العموم فلم يبق يمين عليه وقيل مفهوم العدد  
معتبر اتفاقا وسيأتي بيانه كذلك في التحريم كقولهم عليه السلام الماء من الماء  
المراد من الاول الماء المطلق ومن الثاني المنى ومن السببية فعناه استعمال الماء  
واجب بسبب انزال المنى ذكر السيد نكر كما فرم الانصار رضي الله عنهم  
جمع نصير كسريف واشرف وجمع ناصر كصاحب واصحاب واللام للعهد  
اي انصار النبي صلى الله عليه وسلم واختص عرفا بصاحب المدينة الذين اؤوا  
ونصروا وهم المستدون بالبيعة على اعلان توحيد الله تعالى وشريعته  
فلذا كان حبرهم علامة الايمان فان قلت الانصار جميع قلة فلا يكون لما  
فوق العشرة لكنهم كانوا اضعاف الالف قلت القلة والكثرة انما اعتبارها  
في نكرات المجموع ذكره الكرماني عدم وجوب الاعتكاف بالاكسال  
وهو ان يفتر الذكر من الجماع قبل الانزال لعدم الماء وهم كانوا اهل اللسان  
اعلم ان الانصار وان فرموا ذلك رجوعا عن ما اخبرتهم عائشة بالحديث  
الشريف اذ اتت الحناتان وغابت الخثمة وجب النفس انزل ولم ينزل  
فوافقوا المهاجرين على وجوب الاعتكاف فكان حديث الماء من الماء  
منسوخا ولذا اجمع الأئمة الاربعة على الوجوب كما نقله النووي في شرح مسلم  
ومضم

ومضم من جملة الحديث على الاحتلام وعندنا لا يدل عليه والابرام  
الكفر في محمد رسول الله اذ يلزم ان لا يكون غير محمد رسولا وهو كقولهم  
الكذب في زيد موجود كذا في التوضيح والكذب والكفر يلزم في كل منهما  
فلا وجه لتخصيص الكفر بالاول والذنب بالثاني اذ يلزم منه نفي وجود  
البارئ تعالى كما افاده في التلويح واما ما في بعض الشرح من ان رسالة مستلزم  
صدق وهو مستلزم لصحة ثبوتهم لانه اخبر به فلا ملازمة مدفوع لانه  
الكلام فيما يلزم من القول بمفهوم المخالفة من غير دليل خارجي سواء  
كان مقررا بالعدد اولم يكن وهو الصحيح كما ذكره المصنف في شرحه احراز  
عن قوله الشافعي من اصحابنا فان قال بان مفهوم العدد معتبر مستدل بقوله  
عليه السلام خمس من الفواسق يقتلن فان يدرك على نفي ما عداه كميل يلزم  
ابطال العدد المنصوص عليه واجاب عنه في التقرير بان ذكر العدد لبيان  
ان الحكم ثابت بالنهي في العدد المذكور ونحو غيره بعلمه النهي لانه فلا يجب  
ابطال العدد المنصوص عليه وعلى هذا زاد المشايخ الفتاوى والفتاوى النواهي  
والنذر على قوله عليه السلام ثلاث جد هي جد وهن من جد النكاح والطلاق  
واليمين لانه الفتاوى والفتاوى نظير الطلاق بجامع الاسقاط والنذر كاليمين  
اه وقد رجح بعضهم بقول صاحب الهداية في جزاء الصيد في حديث